

مؤتمر دولي يطالب بالتحقيق في مقتل الرئيس الشهيد وإنقاذ عائلته



19 سبتمبر 2019
كتب: علي حسن

كشف مؤتمر حقوقي بعنوان: "من المسؤول عن قتل الرئيس مرسي ومئات المعتقلين في مصر؟"، عُقد أمس الأربعاء، بنادي الصحافة بمدينة جنيف السويسرية عن أن عبدالله، النجل الأصغر للرئيس الشهيد محمد مرسي، كان قد أعدّ مذكرة تكشف عن ملبسات وظروف اعتقال والده داخل السجون، فضلاً عن الانتهاكات التي تحدث بحق أسرته.

وقال أسامة رشدي، عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان سابقاً: إن "عبدالله مرسي لم يهدأ منذ وفاة والده في قفص المحكمة الزجاجة؛ حيث ترك ليموت بعد سنوات من الاختطاف، وسوء المعاملة، والحرمان من أبسط حقوقه كإنسان، فضلاً عن كونه أول رئيس مدني منتخب".

وأضاف: "لم يتحمل قلب عبدالله كل هذا الظلم الذي تعرض له والده، والذي تعرض له شخصياً بحبسه في اتهامات ملفقة، وحبس شقيقه الأكبر أسامة المسجون حتى الآن، وإدراج العائلة كلها على قوائم الإرهاب، ومصادرة أموالهم وحرمانهم من العمل ومن السفر".

جريمة قتل

وأشار رشدي إلى أن "عبدالله توفي في 4 سبتمبر الجاري، وهو يبلغ من العمر (25 سنة)، في ظروف غامضة، وملبسات خطيرة؛ حيث مات خارج المنزل ونقل إلى المستشفى ميئاً، واتهمت النيابة امرأة بقتله وأعلنت الوفاة على أنها سكتة قلبية مفاجئة".

وشدّد على أنه "لا شفافية حول الواقعة التي يشوب أحداثها الريبة في كون عبدالله تعرض للقتل، كما تقول النيابة، إضافةً إلى نشاطه لمعرفة حقيقة وفاة والده، ولذا فإننا نثبت الشك في طبيعة وفاته مع التهديدات التي مارسها النظام، والاعترافات التي ساقتها النيابة ورجال الأمن مع الوقائع المشبوهة، بالإضافة إلى ما قام به إعلام النظام في تشوية صورة عبدالله بعد وفاته كرواية تضليلية للحقيقة، والتي أثبت الطب الشرعي عكسها".

وخاطب رشدي المشاركين في المؤتمر، قائلاً: "أراد عبدالله أن يرسل إليكم هذه الكلمات، ولم أكن أتخيل عندما كلفني بذلك أنني سأقرأها، وقد فارق دنيانا بأسرع ما كنا نتصور، رحمك الله يا عبدالله ورحم والدك، وها أنا أعرض كلمتك الأخيرة، والتي كنا نتداول فيها حتى قبيل ساعات من وفاتك المفاجئة".

نص مذكرة نجل مرسي:

أقص على مسامعكم قصة أبي رحمه الله، والذي آمن بالديمقراطية والعدالة والتداول السلمي للسلطة، وأخلص لقضايا الحريات وحقوق الإنسان؛ فكان أول رئيس مدني منتخب لمصر سنة 2012، لم يكمل والدي إلا عاما واحدا في السلطة بعد انتخابه، إذ إن انقلاباً عسكرياً مخططاً له قام عليه، وهدم التجربة الديمقراطية في مصر والعالم يتفرج.

لقد تلا وزير الدفاع عبدالفتاح السيسي بيان الانقلاب العسكري في بلدي، وتولى السلطة بعدها، وهدم الحريات، والأحزاب، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، لم تشهد مصر بعدها أيّاً من التعددية أو الحريات، وقد أدان تقرير للمقررين الخاص في الأمم المتحدة طريقة احتجاز الرئيس وبعض أفراد فريقه الرئاسي، ووصفوا الاعتقال بأنه تعسفي.

وقد تعرض الرئيس لجريمة ثانية بعد الانقلاب العسكري، وهي الإخفاء القسري.

فقد أخفى المجلس العسكري الرئيس المنتخب محمد مرسي، في 3 يوليو 2013، وعيّن رئيساً مؤقتاً بالمخالفة للدستور الذي لم يمض

على إقراره بأغلبية ثلثي الشعب عدة أشهر، ولم يُستدل على مكان احتجازه إلا في 4 نوفمبر 2013، أي لمدة أربعة أشهر، دون أي زيارة أو معرفة مكانه، باستثناء زيارة منسقة الشئون الخارجية في الاتحاد الأوروبي "كاترين أشتون" في 30 يوليو 2013، ولم تتعرف "أشتون" على مكان الرئيس، لكنها تحدّثت عن أنها تحدّثت معه، وأنه في صحة جيّدة، في إطار جهود الوساطة الدولية.

وتبعثها أيضا زيارة وفد الاتحاد الإفريقي، برئاسة رئيس مالي السابق "ألفا عمر كوناري"، بعد أن جمّد الاتحاد عضوية مصر بسبب الانقلاب العسكري.

المحاكمة

كان أول ظهور للرئيس في 4 نوفمبر 2013، في جلسة المحاكمة، بعد إخفائه قسراً لمدة أربعة أشهر، دون معرفة مكانه، ولا عرضه على النيابة، ولا لقاء محاميه، في محاكمة سياسية، بالمخالفة للدستور الذي ينص على إجراءات خاصة لمحاكمة الرئيس، وقد رفض الرئيس الاعتراف بسلامة إجراءات المحاكمة، وطعن في ولايتها.

أثبتت تسريبات أديعت في وسائل الإعلام في فبراير 2015 تأمر المجلس العسكري علي الرئيس، وطريقة إخفائه قسراً؛ حيث قاموا بالاتفاق مع النائب العام وبطلب منه بتزوير المستندات والقرارات المتعلقة بمكان احتجاز الرئيس، وذلك بمعرفة السيسي وكبار جنرالاته، ووزير الداخلية، وأكّدت صحة هذه التسريبات شركة دولية متخصصة في الطب الشرعي، ومطابقة الأصوات، وهي شركة: (P French Associates)، ومقرها لندن، وذلك في تقرير رسمي لها حول مقارنة الأصوات المنسوبة لهؤلاء القادة العسكريين بأصواتهم الحقيقية.

رغم التفاوض الذي حاول كثير من الأطراف التوسّط فيه، مُتمثلاً في الخارجية الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والإتحاد الإفريقي، ثم دول عربية مثل الإمارات، وقطر، إلا أنه وفق ما كشفه د. محمد البرادعي، المستقيل من منصب نائب رئيس الجمهورية الذي عيّن بعد الانقلاب (في لقاءات تليفزيونية وكتابات سابقة له) أن السيسي ومجلسه العسكري سعى لإفشال أي حل سياسي.

بل ولجأ السيسي لارتكاب مذابح ضد رافضي الانقلاب المطالبين بالديمقراطية، كما حدث خلال مجزرة فضّ اعتصامٍ رابعة العدوية والنهضة في 14 أغسطس 2013؛ حيث قُتل أكثر من 1100 متظاهر سلمي، بجانب مذابح قبلها مثل الحرس الجمهوري والمنصّة، وأخرى بعدها، وإصراره على عدم القبول بالتفاوض؛ لأنه لم يكن في مصلحته، وهو ما يعكس رغبته في الاحتفاظ بالسلطة مهما كانت الجرائم والدماء.

سجن برج العرب

وبعد جلسات المحاكمة، نُقل الرئيس مرسي إلى سجن برج العرب، وكان برفقته رئيس ديوانه السفير رفاعة الطهطاوي، في الفترة الأولى، قبل الفصل بينهما بعد ذلك.

في السابع من نوفمبر 2013، كانت أول زيارة لأسرة الرئيس له في مقر احتجازه، شارك فيها زوجته وأبناؤه أسامة وعمر وعبدالله والشيماء، ولم يحضرها ابنه الأكبر أحمد، وكانت بناء على اتصال أمني من عقيد اسمه "باسل" من جهاز الأمن الوطني.

إن أسرة الرئيس مرسي زارته 3 مرّات فقط، ليس في أيّ منها زيارة جمعت كل أفرادها، فإما يُستثنى البعض، أو يكون أحد الأبناء معتقلاً أو ممنوعاً من الزيارة.

تأكّد بالمعلومات (وفق زيارة الرئيس) أنه منذ يناير 2015، تمّ نقله إلى سجن "ملحق المزرعة"، وتمّ فصل السفير رفاعة الطهطاوي عنه (حبس انفرادي).

وفي أبريل 2015، حُكم على الرئيس محمد مرسي بالسجن لمدة 20 سنة، في قضية "أحداث الاتحادية"، وكانت المفاجأة في الحثيات، أن الرئيس صدر الحكم ببراءته من قتل المتظاهرين، وحُكم عليه بتهمة الانضمام إلى جماعة غير مشروعة، يُقصد بها حزبه السياسي الذي شارك في الانتخابات البرلمانية قبل ذلك، في قضية هزلية أدهشت العالم.

في يونيو 2015، حُكم على الرئيس مرسي بالإعدام في قضية "التخابر مع حماس"، وبالسجن المؤبد في قضية "اقتحام السجون".

وفي حثيات الحكم، بُرئ الرئيس من تهمة "التخابر مع قطر"، وأدين بالتهمة السابقة نفسها (الانضمام إلى جماعة غير مشروعة)، وهي أحكام وُصفت بالسياسية.

قتل عمد

وأكّد الرئيس - خلال جلسة محاكمته الأخيرة قبل وفاته - أن جميع الأحكام صدرت ببراءته، وأنه بريء من كل ما يُسيء للشعب المصري، وأن الأحكام كانت بسبب انتمائه السياسي، الذي اختاره الشعب رئيساً على أساسه.

بدأت إجراءات القتل العمد للرئيس، منذ تاريخ 29 يونيو 2015، حيث تمّ الدخول عليه الساعة الثالثة فجراً بالسلاح، وإيقاظه بطريقة غير آدمية وغير لائقة، ثم تهديده وترهيبه وإهانته والتطاول عليه، بجانب مصادرة كل متعلّقاته الشخصية، من سرير، ودواء، وطعام، وملابس، وأدوات نظافة، وغيرها، وترك - فقط - بالملابس التي كان يرتديها، واستمر هذا الوضع لأسابيع.

تحدّث الرئيس، في جلسة محاكمته بتاريخ 8 أغسطس 2015، عن جريمة كبرى يتعرّض لها.

وأشار إلى إجراءات ووقائع في محبسه، موضحاً أن مستوى السكر في الدم يوم 21 يونيو 2015، كان منخفضاً جداً (63)، وقال إن هذا ناتج عن طعام تناوله، حيث قُدِّمت له وجبة وعصير، لو تناوله لأدى إلى جريمة كبرى.

وأضاف الرئيس مرسي أن هذا الموقف تكرر في اليوم التالي (22 يونيو)، وأن هناك خمسة أحداث تكرررت مرّتين، بدأت قبل هذه التواريخ بثلاثة أسابيع، بما يُمثّل خمس جرائم، مؤكّداً وجود تهديد مباشر وواضح له، وأن هناك ممارسات ضدّه تُعدّ جرائم، وأنه يطلب منذ مدّة عرضه على اثنين من أساتذة الطب، ونقله إلى مركز طبيّ خاص على نفقته.

وفي جلسة محاكمته بتاريخ 6 مايو 2017، طلب لقاء هيئة الدفاع، لمناقشة تعرّض حياته للخطر داخل مقر احتجازه، كما شكّا منعه تماماً من رؤية أسرته ومحاميه، منذ أربع سنوات.

إهمال طبي

وفي جلسة بتاريخ 7 يونيو 2017، لم يظهر الرئيس محمد مرسي بصحة جيّدة، وطلب التحدّث لهيئة المحكمة، لكنها رفضت السماح له بذلك، فاشتكى إلى المحاكمين المودعين في القفص المجاور له، بأنه "قد تعرّض منذ زيارة أسرته له (يوم 4 يونيو 2017) لحالتيّ إغماء وغيبوبة سكرّ كاملة"، دون أدنى رعاية طبيّة تليق بحالته الصحية.

بتاريخ 8 يونيو 2017، توجّهت هيئة الدفاع عن الرئيس محمد مرسي للمطالبة بعلاجه.

وكان رد النائب العام أن ملف الدكتور مرسي أكبر منه، وأنه لا يستطيع تقديم شيء، لكنه سيحاول مع أصحاب القرار.

وفي جلسة 23 نوفمبر 2017، تحدّث مُجدّداً عن تدهور حالته الصحية، وما يخص مرض السكري ومستوى نظره، وأنه يحتاج نقله إلى مستشفى خاص لإجراء عملية تركيب دعامة في عينه اليسرى التي يكاد لا يرى بها، وأنه يشعر بالمرض.

في 17 يونيو 2019، تُوفي الرئيس محمد مرسي أثناء جلسة محاكمته، أمام القاضي الذي اشتكى أمامه (منذ 8 أغسطس 2015) تعرّض حياته للخطر، وهو "محمد شيرين فهمي".

وكان الرئيس قد تحدّث في الجلسة الأخيرة قبل وفاته، وأكّد أنه يعاني أمراضاً، وأن ظروف احتجازه غير آدمية، وأن حياته في خطر.

معلومات خطيرة

وقال إن لديه معلومات خطيرة يريد كشفها للمحكمة تثبت براءته، لكنها تمسّ الأمن القومي، مؤكّداً أن جميع المحاكم برّأته مما يُسيء للشعب المصري، وأن الأحكام الصادرة ضدّه بسبب انتمائه السياسي.

وبعد رفع الجلسة بدقائق، سقط الرئيس على الأرض مغشياً عليه، داخل قفص زجاجي معزول، لا يسمع منه أحد شيئاً، واستمر أكثر من 20 دقيقة مُغلّقاً عليه في القفص دون أن يسعفه أحد، ورفض أفراد الأمن التدخّل، رغم وجود سيارة إسعاف وأطباء داخل المحكمة، وأساتذة طب كان يمكنهم محاولة إنقاذ حياته.

لم يُنقل الرئيس إلى مستشفى متخصص، بل إلى مستشفى السجن الذي لا يتوافر فيه أيّ إمكانيات للتعامل مع حالته، كما أن الترتيبات الأمنية داخل السجون والمحاكم يومها، كانت تشير إلى أن هناك حدثاً ما سيقع.

أذاع التلفزيون الرسمي خبر الوفاة، بعد سقوط الرئيس بأقل من ساعة، على غير المعتاد من تأخر الخبر لحين التأكّد منه، وكان إعلان الخبر والرئيس لا يزال في سيارة الإسعاف، وصدرت أوامر بنقله إلى مستشفى السجن وليس أيّ مستشفى آخر.

أُعلنت وفاة الرئيس محمد مرسي، الساعة 4:35 مساءً، على التلفزيون الرسمي للدولة، وتسلمت الأسرة شهادة الوفاة، بأنه مات الساعة 11:34 ليلاً، وهو أمر يدعو للدهشة! هل مات الرئيس عصراً أم في منتصف الليل؟

ولم تتسلّم الأسرة تقرير الطب الشرعي، ومُنعت جنازته، ولم يُدفن في مسقط رأسه حسب وصيته، وتعاملت أجهزة الأمن مع الأسرة ومعه بطريقة سيّئة غير لائقة، حيث منعوا عزاءه ونعيه وجنازته، وحاصروا منزله وقربته.

إنقاذ الديمقراطية

واختتم عبدالله مرسي مذكرته بالمطالبة بالآتي:

أولاً: أطالب بفتح تحقيق في ملبسات وفاة والدي الرئيس محمد مرسي، وخاصة مع وجود شواهد تثبت قتله، بعد تهديده أكثر من مرّة، وما تعرّض له في محبسه بعد الانقلاب العسكري.

ثانياً: على العالم التحرك لإنقاذ الديمقراطية التي تم قمعها في مصر ومحاكمة المجرمين لا الإعتراف بهم والسكوت على جرائمهم.

ثالثاً: أسرة الرئيس لا تمارس أيّ عمل سياسي، ومحظور عليها التنقّل وممارسة الحياة الطبيعية، واستخراج الأوراق الثبوتية للأبناء ممّن يحملون جنسيات أخرى، وممنوعون -كذلك- من السفر بعد إدراجهم على ما تُسمّى "قوائم الإرهاب"، وغير مسموح لهم بالعمل، إلى جانب مصادرة جميع أموالهم، ولا يزال أخي أسامة معتقل في السجون بتهم سياسية ملفقة لمجرد أنه محامي والدي، رحمه الله، لذا

اطالب بخروجه من المعتقل ومن المكيدات السياسية التي تسعى السلطة لها.
كما أرى أن أسرتي مُهدّدة، وأفراد عائلتي يُعامَلون معاملة عنصرية، وتُلقَّ لهم القضايا، وحياتهم في خطر.
أشكركم على سعة صدركم للاستماع لقضيتنا داعيا الله لكم وللعالم بالخير والأمن والسلام.

www.ikhwanonline.com/236854